

اسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام ١٩٤٨

م.د. مازن مهدي عبد الرحمن الشمري

وزارة التربية/ معهد إعداد المعلمين الرصافة/١

المخلص:

كان لظهور النشاط الطلابي بعد تأسيس الدولة العراقية، لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ومطالبة الشعب العراقي بالحرية والاستقلال، وتعديل المعاهدة الجائرة لعام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا بعد تشكيل وزارة جبر عام ١٩٤٧ التي تبنت المفاوضات بين الدولتين، والتي نتج عنها توقيع معاهدة بورتسموف وسميت بمعاهدة حبر - بيفن، الأمر الذي أثار حفيظة الشعب العراقي ومنهم الطلبة لاسيما طلبة كلية الحقوق وكلية التجارة والمعاهد العالية الذين قدموا الشهداء الواحد تلو الآخر، واعتمد البحث على العديد من المصادر الأجنبية وبعض الصحف العراقية.

وتناول البحث إسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام ١٩٤٨، وتم اختيار عنوان البحث لأهميته التاريخية في توثيق إسهامات الطلبة العراقيين في الأحداث التي مرت في العراق إبان تلك المرحلة.

المقدمة:

أدى الطلبة العراقيون، ولعقود عديدة أدواراً نضالية متميزة في تاريخ الحركة الوطنية عموماً، وتتنوع هذه الأدوار، واتخذت أشكالاً متعددة تتناسب وطبيعة الصراعات السياسية القائمة في كل فترة من فترات التاريخ السياسي العراقي الحديث والمعاصر، وكان لتأثير الحركة الوطنية الأثر الكبير على الطلبة كونهم جزء من النسيج الوطني العراقي الذي أدى دوراً كبيراً في بروز نضالات الطلبة الوطنية، والتي تجاوزت المطالب المهنية لهم، وقد تجلى ذلك في مساهماتهم في التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات الجماهيرية ذات الطابع الوطني العام، على الرغم من أن نضالهم الوطني قد اتخذ الطابع العفوي وأسلوب رد الفعل غير المنظم، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى خلو الساحة الطلابية من التنظيم الذي يؤطر نضالهم وينظمهم ويوجهها التوجيه الصحيح.

كانت انتفاضة كانون الثاني عام ١٩٤٨ أول صرخة مدوية عارضت توقيع معاهدة بورتسموث البريطانية الجائرة، فقد أعلنت القوى الوطنية والمنظمات الشعبية، وعلى رأسهم طلبة الكليات والمعاهد الإضراب العام لحين إلغاء المعاهدة.

بعد سقوط وزارة صالح جبر حكومة معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ أخذ النضال الطلابي بشقيه المهني والوطني، لاسيما بعد تأسيس الاتحاد الوطني العراقي يسير بالاتجاه الصحيح، ويأخذ

الطابع المنظم مدعوماً من الأحزاب الوطنية، ومن هنا يركز البحث على إبراز أهم مساهمات ونشاطات الطلبة العراقيين في نضالهم الوطني.

تمهيد/ باكورة ظهور النشاط الطلابي في العراق:

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول ظهور لنشاط الطلبة العراقيين بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، بدأ بصورة فعلية في أواخر عام ١٩٢٧، حين بادر طلبة دار المعلمين الابتدائية وطلبة الثانوية المركزية إلى الاجتماع في نادي التضامن^(١) للتداول فيما ينبغي القيام به، حينما أصدرت وزارة المعارف (التربية حالياً) قراراً بفصل (أنيس زكريا النصولي)^(٢) المدرس في الثانوية المركزية، ودار المعلمين في آن واحد نتيجة تأليف كتاباً بعنوان (الدولة الأموية في الشام)، والذي أثار مشاعر الغضب والاستياء لدى الشيعة، وعوده طعنًا في آل البيت (ع)^(٣).

أثار ذلك الكتاب استنكار بعض الطلبة في المدرستين، فقاموا بمظاهرة احتجاجية متوجهين إلى وزارة المعارف لغرض إلغاء القرار، ولكن الوزارة أصرت على الفصل، ثم أصدرت قراراً لاحقاً بفصل الطالبين (حسين جميل، وعبد القادر إسماعيل)^(٤) من المدرسة لاتهامهما بتدبير المظاهرة، علماً بأن الطلبة المتظاهرين كانوا متأثرين بمجلة (الصحيفة) التي كان يصدرها مجموعة من المثقفين العراقيين أمثال (حسين الرحال، والقاص العراقي محمد أحمد السيد)^(٥).

ولعل أول ظهور لنشاط الطلبة بدأ قبل عام ١٩٢٧، لاسيما بعد تأسيس المعهد العلمي^(٦) في بغداد عام ١٩٢٢، والذي أسسه (جعفر أبو التمن) عام ١٩٢٢، إذ كان هدفه الظاهري هو تعليم الأميين ومكافحة الأمية، فضلاً عن إحياء الحفلات الوطنية والثقافية، ولعل في طبيعة الأمر كان للتداول في شؤون البلاد الداخلية، وما كانت تمر به الأمة من ظلم وقهر واستبداد.

وفي أثناء تولي عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة عام ١٩٢٨، واجهت البلاد سلسلة من الأحداث المتلاحقة، ففي الثامن من شباط عام ١٩٢٨، تناقلت وكالات الأنباء العالمية، نبأ قيام (ألفرد موند) الصهيوني بجولة في بلدان المنطقة، واحتمال زيارته لبغداد أيضاً، وبالفعل جاء لزيارة بغداد، فما إن علم الطلبة بالزيارة، حتى قرروا عقد اجتماع لهم في نادي التضامن للتداول في الأمر، بعدها قرروا الخروج في مظاهرة احتجاجية على الزيارة حاملين الأعلام العراقية، وهاتفين بالشعارات المنددة بـ(وعد بلفور) وسقوط بريطانيا والصهاينة، وحياة الأمة العربية، والمناداة بعودة (ألفرد موند)^(٧).

عبرت التظاهرات الطلابية من خلال شعاراتها وهتافاتها عن نضج وعي وطني، فهي كانت أكثر من مجرد مظاهرات اعتيادية، فعكست بشكل غير متوقع مدى شعور القائمين بها، و

بالمسؤولية اتجاه وطنهم، واتجاه قضايا العرب، فضلاً عن ذلك كانت فجر الحركة الطلابية الثورية المعاصرة في العراق، أثبت الطلبة ومعهم فئات الشعب بتلك المظاهرات، بأنهم ربطوا بين حرية الرأي والفكر الديمقراطي، والدفاع عن القضايا الوطنية والعربية، لاسيما قضية فلسطين، وكشف وفضح كل المؤامرات التي تحيكها الصهيونية العالمية ضد عروبة فلسطين^(٨)، ونالت المظاهرات عطف وتأييد الرأي العام، لأنها جاءت تعبيراً حقيقياً عن مشاعره، وأن الصحافة المحلية والعربية، لم تكتم عطفها وتأييدها^(٩).

وحينما شكلت وزارة نوري السعيد الأولى في ٢٣ آذار عام ١٩٣٠، وهي التي عقدت ووقعت معاهدة حزيران عام ١٩٣٠ مع بريطانيا، والتي لاقت المعارضة والمقاومة من قبل القوى الوطنية، الأمر الذي دفع طلبة الكليات والمعاهد والمدارس إلى التجمع والتشاور لإعلان موقفهم من المعاهدة، وبالفعل عقدوا اجتماعاً في (كازينو الأوبرا) في منطقة الميدان لغرض مناقشة بنود تلك المعاهدة الجائرة، بعدها قرروا الخروج بمظاهرة سلمية احتجاجاً على المعاهدة، ونظير ذلك قامت الحكومة بإجراءات عدة منها القاء القبض على العديد من الطلبة متهمه إياهم بالتحريض للقيام بالنظائر والإخلال بالأمن والنظام^(١٠).

وفي أواسط الثلاثينيات ونتيجة لوصول الفاشية والنازية^(١١) في إيطاليا وألمانيا أخذت الأفكار الفاشية والنازية انتشارها بين صفوف الطلبة والشباب، وصعود بعض العناصر المروجة لتلك الأفكار ومنهم (سامي شوكت) ودعوته إلى طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية إلى تبني تلك الأفكار، وتشكيل كتائب شبه عسكرية على غرار التشكيلات الفاشية والنازية، وبالفعل عمت الفتوة والكشافة في المحلات العامة وساحات الكشافة، ورفعوا شعاراً ((أخشوشنوا، فأن الترف يزل النعم)) وكان هؤلاء الطلبة مسيرين من قبل الإدارات، إذ تحول الطلبة والشباب إلى أدوات مسخرة بأيديهم لأ حول لهم ولا رأي^(١٢).

في أثناء الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام ١٩٤١ بعد حركة مايس كان دور الطلبة التدريب على السلاح لحماية الجبهة الداخلية، إذ كان يقومون بالحراسة الليلية مندفعين بشعورهم الوطني، وشكلوا الكتائب الشعبية لغرض حماية العاصمة بغداد، على الرغم من إجراءات حكومة رشيد عالي الكيلاني^(١٣)، التي أحبطت خطط الطلبة، الأمر الذي أدى إلى تسليم الفصائل الشعبية أسلحتهم للسلطة الحاكمة، وبهذا انهارت المنظمات الفاشية، وبقيت روح العداء ومحاربة البريطانيين راسخة في نفوس الطلبة والشباب^(١٤).

في بداية عام ١٩٤٤، تكونت لجان طلابية على شكل لجان فنية، ورياضية وثقافية، وعلمية، فضلاً عن تنظيم المهرجانات والسفرات الطلابية، ثم تطور عمل هذه اللجان تبني مطالب الطلبة بشكل واسع، حينما تهيأت الظروف لتكوين اتحادات طلابية في كل كلية ومعهد، منشغلة إلى العمل السياسي، والوقوف إلى جانب الشعب، وللمطالبة بالحريات الديمقراطية والتنظيمات الطلابية، فضلاً عن المطالبة بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠ الجائرة، وتألفت كلاً من: ((حمزة سليمان، زياد الخفاجي، من كلية الحقوق، وجاسم حمودي عن دار المعلمين العالية، وجورج كلو من كلية الهندسة))، بعدها شكلت لجنة أخرى مساعدة لها، وكان عمل هذه اللجان شبه سري نتيجة للظروف الدولية (آنذاك)، وموقف السلطة الحاكمة منها^(١٥).

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، بانتصار الحلفاء، أجازت وزارة توفيق السويدي عدد من الأحزاب^(١٦)، فاندفع الطلبة والشباب للانضمام إلى تلك الأحزاب للقيام بدورهم في الدفاع عن حقوقهم الطلابية، وحقوق الشعب، وفي أثناء تولي أرشد العمري الوزارة التي تلت وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦، ساهم الطلبة في مظاهرة ٢٨ حزيران من العام ذاته، دفاعاً عن القضية الفلسطينية، وراح ضحية هذه المظاهرة الطالب (شاول طريق) من ثانوية التجارة^(١٧).

هكذا استمرت النشاطات الطلابية فيما بعد، وتطورت تدريجياً، ولعب طلبة الكليات والمعاهد دورهم الريادي والفعال في إثارة عواطف الشعب ضد محاولة وزارة صالح جبر في عقد معاهدة بورتسموث.

نشاط الطلبة السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م:

أولاً/ النشاط السياسي للطلبة ١٩٤٥-١٩٤٧:

انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وفي الشرق الأوسط في السابع من أيار (مايو) عام ١٩٤٥، ووضع مؤتمر سان فرانسيسكو^(١٨) ميثاق الأمم المتحدة، وبدأت البلدان العربية تفكر في المصير الذي تختاره والتمثل بالاستقلال والحرية، ولما كان العراق وبريطانيا من جملة أعضاء الأمم المتحدة، وكانت معاهدة ١٩٣٠ لا تضمن التساوي في الحقوق والواجبات، وأنها تتلم السيادة العراقية، لاسيما في موادها الأولى والثانية والخامسة^(١٩)، لذا كان موضوع علاقات التحالف بين الدولتين موضوع بحث ومناقشة بين الطرفين في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، حتى استقر الرأي وتحت ضغط الرأي العام العراقي على ضرورة إبدال المعاهدة^(٢٠).

بعد أن خضع العراق إلى ظروف الحرب الصعبة، وعانى ما عاناه من ضيق في العيش وكبت للحريات، تشكلت وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦^(٢١) لتصفية

مخلفات الحرب، وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي وطبقاً للوضع الداخلي الجديد وبفعل تطورات الحرب وتأثيرها على العالم بأسره، واشتداد تيار التحرر الوطني بين شعوب العالم الثالث، ألغيت الأحكام العرفية، وأغلقت المعتقلات، والرقابة على الصحف، وأعطيت إجازات بتشكيل الأحزاب السياسية، ثم تناولت الحلف العراقي-البريطاني فذكرت في منهاجها الوزاري هذا النص "إن علاقاتنا الودية مع بريطانيا العظمى تركز على التحالف العراقي-البريطاني ولما كان هذا الأمر قد مر على عقد المعاهدة مدة ستة عشر عاماً^(٢٢)، فقد أصبح من الضروري تعديل المعاهدة لجعل الحلف مناسباً... لذلك تقوم الوزارة بمفاوضة بريطانيا"^(٢٣).

وفي أثناء تولي نوري السعيد وزارته التاسعة سنة ١٩٤٧ استطاع وببراعته المعهودة أن ينهي الانتخابات^(٢٤) بضمان وصول أغلبية ساحقة من مرشحي الحكومة إلى المجلس الجديد، الأمر الذي أدى إلى احتجاج الأحزاب المعارضة والرأي العام ومنهم الطلبة، وطالبوا بحل البرلمان لأنه لا يمثل إرادة الأمة، وذلك بسبب التدخل الحكومي فيها^(٢٥).

كان من الطبيعي أن تستقيل وزارة نوري السعيد بعد أن أنهت مهمتها في إجراء الانتخابات بنجاح تام، فقدم استقالته وزارته في ١١ آذار (مارس) عام ١٩٤٧، غير أن الوصي (عبد الإله) احتفظ بها لغاية ٢٩ من الشهر ذاته^(٢٦).
ثانياً/ وزارة صالح جبر^(٢٧) عام ١٩٤٧:

ظهر صالح جبر كمرشح قوي لتولي الوزارة لأنه يمثل الخيار الأمثل لبريطانيا، فضلاً عن أنه إداري كفؤ ويحظى بقناعة الوصي (عبد الإله)، ويتوقع له البريطانيون مستقبلاً كبيراً، وأفضل خليفة لنوري السعيد^(٢٨)، وتأسيساً على ذلك عازمت بريطانيا على أن يكون رئيساً للوزراء، وأن يقدم نوري السعيد المستقيل الدعم الكامل في مجلس النواب ليحصل على الثقة، وبالفعل تم إسناد رئاسة الوزراء إلى صالح جبر في ٢٩ آذار (مارس) وهي الوزارة الأولى والأخيرة في حياته السياسية، وعبرت السفارة البريطانية عن ارتياحها ووصفته بأنه قائد السفينة، ووصفت نوري السعيد بأنه أدميرال البحرية بحسب قولهم^(٢٩).

جاء في منهاج وزارته الذي قدمه أوائل نيسان وفي باب العلاقات الخارجية، أنها تسعى لتعديل المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠ على أساس الند للند، وضمان المصالح المشتركة، وتعزيزاً للصدقة التقليدية بين العراق وبريطانيا، ووفق نصوص ومبادئ الأمم المتحدة^(٣٠)، ولقي منهاج صالح جبر نقداً لاذعاً من قبل مجلس النواب والصحافة، لاسيما فيما يتعلق بموضوع المعاهدة العراقية-البريطانية المقترح تعديلها، وعلى الرغم من الانتقاد الذي تعرض له، فإن أول

عمل قام به أنه أبدى موافقته على مجيء الوفد العسكري البريطاني إلى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمي حول المعاهدة^(٣١).

ونظير ذلك شعر الوصي (عبد الإله) بأن المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد بين ممثلي الحكومتين (العراقية والبريطانية) لا يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية، فسافر إلى لندن في الخامس عشر آب عام ١٩٤٧، وقد أثار سفر الوصي (عبد الإله ونوري السعيد) المفاجئ إلى لندن لأجراء المشاورات حول الموضوع مع الجهات البريطانية مخاوف الشعب وترقبه^(٣٢)، وفور عودته من لندن دعا الوصي رؤساء الوزارات السابقة ورئيس مجلس الأعيان والنواب للاجتماع به للتداول حول المعاهدة^(٣٣)، وقد عدت الأحزاب المعارضة البحث بتعديل المعاهدة في غير صالح العراق لأن الحكومة والمجلس النيابي الذي انبثق عنه لا يمثل الأمة، ولا يعبر عن آرائه، وفي هذا الصدد صرح فاضل الجمالي وزير الخارجية قائلاً: "بينما كنت موجوداً في لندن عائداً من هيئة الأمم، وبينما كنت أعد نفسي لمتابعة سفري إلى بغداد وصلني برقية من الحكومة تطلب مني البقاء في لندن لحين وصول الوفد المفاوض"^(٣٤).

ثالثاً / تصريح الجمالي وانطلاق الشرارة الأولى للطلبة:

في ظل هذه الأوضاع السياسية المتوترة، والمشحونة بالغضب الشعبي أدلى فاضل الجمالي، وزير الخارجية بتصريح لأحدى وكالات الأنباء في لندن أعلن فيه: "أن المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠ قوبلت بالنقد والتجريح في العراق وأن السبب في ذلك يعود لأسباب حزبية مقيئة، ولا تمت إلى الحق بنصيب..."^(٣٥).

قوبل التصريح باستياء شعبي، وأخذت الشرائح الطلابية تنهياً للتصدي للمؤامرة، ففي يوم ٤ كانون الثاني انطلقت مظاهرات طلابيتان، الأولى، انطلقت من باب المعظم، والثانية من الأعظمية وعند وصولهما إلى كلية الحقوق ارتفعت هتافاتها بحياة فلسطين، وسقوط المعاهدة، فكانت قوات الشرطة لها بالمرصاد، فأطلقت العيارات النارية بشكل عشوائي على المتظاهرين العزل، فأصيب نتيجة ذلك أحد الطلبة، بعدها جرت مصادمات واشتباكات بين الطرفين، إذ استخدم فيها الطلبة الحجارة والقناني الزجاجية الفارغة^(٣٦)، الأمر الذي حدا برئيس الوزراء صالح جبر إلى إصدار بياناً يوم ٥ كانون الثاني بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق إلى أجل غير مسمى، وسوق المحرضين للتظاهر إلى المحاكمة بعد أن تم التعرف على أسمائهم، وتم توقيف العشرات من الطلبة، يبدو ان رئيس الوزراء صالح جبر قد أطمأن إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق المضربين، غادر إلى الحبانية يوم ٦ كانون الثاني عام ١٩٤٧، ومنها إلى لندن، فما كاد يصل إلى لندن حتى ثارت

النفوس بالسخط والغضب، وتضاعف هجومها على الحكومة ومشاريعها، فقد أضربت الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية تضامناً مع طلبة الحقوق واحتجاجاً على غلق كليتهم، وعلى توقيف عدد من طلابها، فإذا بوكيل رئيس الوزراء (جمال بابان) يذيع بياناً رسمياً أكد فيه: "ان بعض طلبة الحقوق قرروا القيام بمظاهرة، ووفد طلبة بعض المدارس الثانوية على الكلية بدون كتب، وقرروا الخروج بمظاهرة تنطلق من كلية الحقوق بدون إجازة، رافعين الشعارات المنددة بالمعاهدة، وحياة فلسطين حرة، وعندما حاولت قوات الشرطة تفريقهم، ردوا عليها بالحجارة والطبوق، ثم أخذ بعض المندسين بإطلاق العيارات النارية على الشرطة، الأمر الذي أدى إلى جرح ٤٢ شرطياً بضمنهم معاوناً ومفوضاً للشرطة"^(٣٧).

قوبلت اعتداءات الشرطة على الطلبة بالاستهجان والاستنكار من قبل الرأي العام العراقي، والأحزاب المعارضة، ووجهت الصحافة نقداً لاذعاً لتلك الإجراءات التعسفية، والقي عميد كلية الحقوق بالوكالة كلمة له استنكر فيها الاعتداء على الطلبة، ووصف الموقف الذي أظهره الطلبة بأنه: "يمثل الوعي الذي سيكون أثره واضحاً في حياة العراق السياسية مستقبلاً"^(٣٨).

وفي لندن واصل الوفد العراقي اجتماعاته مع الجانب البريطاني، الذي أعلن يوم ٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨، وبسرعة دهش لها الجميع عن توصل الطرفين إلى عقد معاهدة جديدة، وتم التوقيع عليها في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨ في ميناء بورتسموث، على البارجة (فيكتوري) وسميت بمعاهدة جبر-بيفن، وهي على غرار معاهدة صدقي-بيفن في مصر عام ١٩٤٦. وقد تلقته الصحف المحلية في صدر صفحاتها، الأمر الذي أدى إلى غضب الشعب العراقي بكل شرائحه، ومن ضمنهم الطلبة الذين دعوا إلى إحباط ذلك المشروع، والذي وصفته (بالمشروع الاستعماري الجديد)، وطالبوا بمقاومته ورفضه^(٣٩).

في يوم ١٦ كانون الثاني عام ١٩٤٨ فاجأت الحكومة كل القوى الوطنية بنشر نص المعاهدة في الصحف المحلية الموالية لها، بعد توقيعها يوم ١٥ كانون الثاني، وعلى أثر ذلك أصدرت أحزاب (الوطني الديمقراطي، والاستقلال، والأحرار، والحزب الشيوعي) بيانات تعلن فيها الدعوة للأمة إلى إحباط ذلك المشروع الاستعماري الجديد، وقرر الطلبة إعلان الإضراب عن الدوام لمدة ثلاثة أيام، والخروج بمظاهرات احتجاجية ضد المعاهدة واتجهوا إلى بناية مجلس النواب، بعدها توجهوا إلى شارع الرشيد رافعين الهتافات التي تطالب بسقوط الوزارة والمعاهدة، ومن دون حوادث تذكر^(٤٠).

في ظل تطور الأحداث الداخلية، بادر طلبة المعاهد والكليات إلى تشكيل لجان حزبية في الكليات بغية قيادة وتوجيه الطلبة للتصدي للمعاهدة، وكانت مؤلفة من: (حسين الورد، وفاروق بونو عن كلية الطب، وأنور محمد، وجعفر اللبان عن دار المعلمين العالية، وعمر الشيخ علي، ورضا جليل عن كلية الهندسة، وخلوق أمين زكي عن الحقوق)، وعقدوا أول اجتماع لهم في دار الطالب (مطوع الخضير) في الأعظمية، بعدها قرروا التوجه بمظاهرة طلابية إلى بناية مجلس الأمة، فخرج إليهم بعض النواب لإقناعهم بالتفرق، وإذا بأحد طلبة الحقوق يصرخ جهاراً قائلاً: "أيها المجلس أن نوابك لم يأتوا إليك الشعب، وإنما جاء بهم إليك نوري السعيد في انتخابات مزورة، وإنكم لا تمثلون الشعب، وأن الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم هي وزارة لا يعترف بها الشعب"^(٤١).

عندئذ ارتفع هتاف المتظاهرين منادين بسقوط المجلس، وسقوط الوزارة القائمة، فعاد النواب إلى داخل البناية، ثم سار المتظاهرين رافعين أعلامهم مرددين الهتافات حتى وصلوا إلى منطقة باب الشرقي، فأعلنت لجان المعاهدة ان الإضراب قد انتهى وحقق الغاية المرجوة منه، وعلى جميع الطلبة أن يعودوا إلى معاهدهم ومدارسهم في يوم ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٨، لكن السلطة لم تتورع على استفزاز الطلبة الغاضبين، وإذا بـ(توفيق النائب) وزير الداخلية يصدر بياناً عبر الإذاعة اللاسلكية جاء فيه: "سبق أن أضرب طلبة كلية الحقوق، وشاركهم في هذا الإضراب بقية المدارس، ورغماً عن أن ما قاموا به من الإضراب والمظاهرة التي أرادوا القيام به، كان مخالفاً للقانون فإن الحكومة، عاملت الطلبة برفق، وأخلت سبيل الموقوفين منهم، وأعدت فتح الكلية فوراً... ولكن ظهر مع الأسف أن بعض المخربين على حد قوله، قد حملوا عطف الحكومة الذي أدته لأبنائها على الضعف فأنها شعور الطلبة وحفاظاً عليهم..."^(٤٢).

لم يعر الطلبة أي اهتمام لبيان وكيل رئيس الوزراء جمال بابان، ففي صباح يوم الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني، بدأت طلائع المتظاهرين من الطلبة تتقدم نحو منطقة باب المعظم قادمة من الوزيرية والأعظمية، تتقدمها طلبة الشريعة وهي تنادي بسقوط الوزارة، وسقوط العهد القائم، وإذا بقوات الشرطة تشتبك مع المتظاهرين محاولة تفريقها، ولكنها لم تستطع نتيجة المقاومة التي أبدتها الطلبة المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى في سقوط الطلبة، ومن بينهم شمران علوان الياسري الطالب بدار المعلمين الابتدائية وثلاثة آخرون وهو (جهاد عبد الله، وجاسم حمودي، ورشيد حاج إبراهيم)، وعدد من الجرحى في اليوم نفسه، ولما نقل هؤلاء الطلبة إلى

المعهد الطبي والمشفى التعليمي القريبين، أضرب طلبة الطب عن محاضراتهم، وذهبوا يعملون في تضميد المصابين من الجرحى^(٤٣).

نتيجة لتطور الأحداث الداخلية، عملت الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات التي اعتقدت أنها كافية لمجابهة الموقف، ولكن دون جدوى، الأمر الذي دفع وزير الداخلية إلى إصدار بياناً أتهم فيه الطلبة المتظاهرين بأعمال مخلة بالأمن والنظام، واستناداً إلى ذلك قررت الوزارة ووفقاً للمادتين الثانية والثالثة من قانون التجمعات بأن السلطات المختصة ستقوم بما يلزم لتفريق المتظاهرين بالقوة ومعاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد (٥، ٦، ٧) من القانون الآنف الذكر^(٤٤).

في يوم ٢١ كانون الثاني، اتجهت وفود الطلبة وعوائل الشهداء نحو المستشفى الملكي لاستلام جثث الضحايا، وإذا بسيارات الشرطة تطاردهم داخل بناية المستشفى، وأطلقت الرصاص عليهم، الأمر الذي أدى إلى استشهاد اثنين أحدهم طالب في كلية الصيدلة، بعد إصابته إصابة قاتلة في رأسه، فحملة زملائه من الطلبة، وقد بلغ عدد المشاركين في المظاهرة (١١٠) طبيباً وصيدلانياً، إذ حملوا جثة الشهيد ودخلوا به على عميد الكلية الذي كثيراً من الحادث، فبادر فوراً إلى تقديم استقالته ومعه عدد من أساتذة كلية الطب والصيدلة، وفي الوقت نفسه، قدمت الجمعية الطبية العراقية احتجاجاً إلى وكيل رئيس الوزراء الدكتور (إسماعيل ناجي) سكرتير الجمعية، مستنكراً تصرفات قوات الشرطة وتجاوزهم في الوصول إلى المستشفى الملكي وحرمان كلية الطب، ببنادقها، وإطلاق الرصاص على الطلبة العزل، وقد جاء في الاستنكار ما يلي: "تستنكر الجمعية الطبية العراقية الأعمال التي قامت بها الشرطة من الدخول إلى المستشفى الملكي والكلية الطبية ببنادقه وإطلاقها الرصاص على الطلاب والطالبات، مما أدى إلى استشهاد البعض، وجرح الآخرين بجروح خطيرة، إذ لم يكن قصد الطلبة من اجتماعاتهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة ١٩٤٨/١/٢٠، ان هذه الأعمال الإرهابية التي قامت بها الشرطة، والتي أدعت أن ما قامت به إلا امتثالاً وتطبيقاً للقانون، لا يمكن أن تحدث إلا في القرون الوسطى، ونحن لا ندري إذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول إليه من نتائج..."^(٤٥).

في ظل الأوضاع المتوترة، اتصل عميد الكلية الطبية هاتفياً برئيسي مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، وطلب مساعدتهما لفك الحصار على الطلبة المحتجزين، وفي هذا الصدد يذكر عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب قائلاً: "ذهبت، ومعني صادق البصام إلى مجلس الوزراء

فوجدناه مجتمعاً، وطلبنا منه فك الحصار عن الطلبة، أو تكليفنا بالتوسط بينهم وبين الشرطة ونحسم القضية والتي هي أحسن، فرد علينا وكيل رئيس الوزراء مدعياً بأنهم مسيطرون على الوضع...^(٤٦)، وبينما كان طلبة الكليات والمعاهد العالية يقاومون الشرطة، انطلقت مظاهرة طلابية كبرى من ثانوية الأعظمية للبنات والبنين، وكلية الملك فيصل، ودار المعلمين الابتدائية، وتوجهت باتجاه شارع الرشيد، وبالقرب من النادي الأولمبي، حاولت الشرطة التصدي، لكن المظاهرة استمرت في سيرها غير مبالية لاستفزازات الشرطة^(٤٧)، ونظير ذلك قامت الأجهزة الأمنية بإجراءات عدة، منها القيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة والمعارضة الوطنية، وفي ذات الوقت قررت الحكومة تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس الأخرى كافة، وطلبت من أولياء أمور الطلبة بتوجيه النصح لأبنائهم بالابتعاد عن العمل السياسي لأن ذلك ليس من شأنهم^(٤٨).

ولمعالجة الواضع المتأزم، لاسيما بعد فشل إجراءات السلطة في قمع المظاهرات الطلابية، وأمام إصرار الشعب على قبر المعاهدة المزمع عقدها مع بريطانيا، عرض (جمال بابان)، نائب رئيس الوزراء على الوصي (عبد الإله) ضرورة عقد اجتماع تحت رئاسته، وبالفعل لم ير (الوصي) مناصباً من الأخذ بهذا الرأي، بعد أن ظهر أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ، فدعا أعضاء الوزارة، وممثلي الإضراب، وبعض الشخصيات السياسية، ورئيسي مجلس الأمة (النواب والأعيان) للاجتماع في قصر الرحاب، في ظهر يوم الأربعاء ٢١ كانون الثاني عام ١٩٤٨، وحضر الاجتماع قرابة خمسة وعشرين سياسياً كان في مقدمتهم (محمد الصدر، جميل المدفعي، حكمت سليمان، حمدي الباجه جي، أرشد العمري، نصرت الفارسي، ونقيب المحامين نجيب الراوي (آنذاك)، فضلاً إلى هيئة الوزارة)^(٤٩)، ونوقش في الاجتماع الذي افتتحه الوصي بقوله: "جمعتم هنا لا يصفه حكومة أو معارضتين بل يصفه مواطنين، الحكومة الحاضرة سهت لتعديل المعاهدة وجاءت بهذا الشكل، وهل هذا يقبل أو يرفض يعود للأمة..."^(٥٠). وتولى صياغة هذا البيان كلاً من: "جميل المدفعي، وصادق البصام، ونجيب الراوي، وعارضه عبد المهدي، توفيق وهبي، وهو وزير سابق"، وفي الختام الاجتماع تقرر إصدار بيان باسم الوصي يعلن للأمة بأن المعاهدة لم تتم ما لم تحقق مصالح البلاد وأمانها الوطنية^(٥١)، الأمر الذي ولد لبعض الارتياح لدى بعض قطاعات الشعب، بينما عده البعض بمثابة سحب البساط من تحت أرجل الحكومة الوطنية^(٥٢). ولعل أن بيان الوصي عبد الإله كان بمثابة التلويح لإقالة الوزارة، وتولى صياغة البيان كلاً من: (جميل المدفعي، صادق البصام، ونجيب الراوي)، وعارض البيان: (عبد المهدي، توفيق وهبي، وهو وزير سابق).

تصريح صالح جبر في لندن ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨:

في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٤٨ أذاع راديو لندن تصريحاً لرئيس الوزراء صالح جبر هذا نصه: "إنه موثق بأن البرلمان العراقي والشعب سيجد أن في المعاهدة ما يحقق الأمان القومي تحقيقاً كاملاً، وأن بعض العناصر الهدامة التي فرضت إرادتها على الطلبة استغلت فرصة غيابه، وأحدثت القلائل في البلاد، وهي عناصر سبق أن اعتقلتهم عام ١٩١٤، وأنه سيعود إلى العراق فوراً، وسيحقق رؤوس هذه العناصر" ومما هو جدير بالذكر ان السيد ضياء جعفر (إيراني الجنسية) كان قد قام بطبع عدد من المنشورات في مطبعة الحوادث العائدة (لعادل عوني) صاحب جريدة الحوادث وتمكن من توزيعها بالدراجات الهوائية يتهم بهذه المنشورات بأن التظاهرات التي قامت ما هي إلا بتدبير الصهاينة وعملاء موسكو، والذين يعارضون في رأيه صالح جبر، ويريدون إسقاطه^(٥٣).

ما أن وصل هذا التصريح الاستفزازي إلى أسماع الرأي العام، حتى هبت المظاهرات الطلابية غاضبة ومستنكرة ومتوعدة بصالح جبر عند عودته إلى العراق، ثم سارت المظاهرات الطلابية بمشاركة أطراف الشعب كافة، وتهدف وتصغي إلى الشاعر الكبير (محمد مهدي الجواهري)، والشاعر (محمد صالح بحر العلوم)، ونظير ذلك صدرت الأوامر إلى الشرطة بعدم التعرض إلى المتظاهرين، حقناً للدماء والإبقاء على التهدة، ثم بدأت بتوزيع المنشورات متهمه الشيوعيين بالتحريض على إشعال نار الحرب الأهلية، وهدم كيان المملكة، لكن زعماء الحركة الوطنية أمثال (محمد رضا الشيببي، وجعفر حمدي) وأمثال ذلك كثر قابلوها بالاستياء ووصفوها (بالدجل السياسي)^(٥٤)، وفي الوقت نفسه أرسلت عشرات البرقيات إلى الوصي تعبر عن سخط الرأي العام العراقي، في الوقت الذي قام وفد من طلبة الكليات والمعاهد العالية بمقابلة الوصي (عبد الإله) وقدموا له مطالب الحركة الوطنية العراقية ومنها ما يلي^(٥٥):

- ١- ضمان الحريات الديمقراطية للصحافة والأحزاب، والتنظيم النقابي للطلبة والعمال.
- ٢- توفير المواد الغذائية، وإنعاش الوضع الاقتصادي.
- ٣- إلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، ومعاهدة بورتسموث، والأخذ بمبدأ لا مفاوضات إلا بعد الجلاء.
- ٤- إطلاق سراح كافة الموقوفين من الطلبة وغيرهم في حوادث الأيام الأخيرة.
- ٥- محاكمة المسؤولين عن إطلاق النار، واستعمال القسوة تجاه الطلبة العزل، وانتهاك حرمة الكليات والمعاهد.
- ٦- تسمية ساحة في العاصمة باسم (ساحة الشهداء).

٧- عودة الدراسة في المعاهد إلى سيرها الطبيعي.

في ٢٦ كانون الثاني عاد الوفد المفاوض إلى العراق، وفور وصوله إلى بغداد توجه إلى قصر الرحاب، مكان إقامة الوصي، وكان قد سبقه إليه نائبه رئيس الوزراء (جمال بابان)، الذي قال: "أن رئيس الوزراء أخذ يعتفه، ويحمله مسؤولية الاضطرابات لأنه أطلق سراح الطلبة الذين كان قد أعتقلهم يوم سفره إل لندن، وذلك من خلال فتح كلية الحقوق التي كان قد عطلت الدراسة فيها، ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لقمع المظاهرات التي قامت أثناء غيابه بالشدة التي تتطلبها هيئة الحكومة، ومصالحة الأمن العام"، وفي مساء ذلك اليوم اتصل صالح جبر بوزير العدلية هاتفياً، وقال أنه سيصدر بياناً للشعب العراقي، إذ رد عليه الأخير ان هذا البيان لن يغير من الوضع شيئاً، وأنه مستقيل من منصبه، وعلى الرغم من ذلك أذاع رئيس الوزراء بياناً طلب فيه من الأمة الإخلاء إلى الهدوء والسكينة^(٥٦).

خرجت المظاهرات الطلابية إلى الشوارع سواء في جانب الكرخ أو الرصافة فور إذاعة البيان، وهي تهتف وتردد الشعارات بسقوط الحكومة والمعاهدة، ولم يمض وقت على خروج المتظاهرين حتى تصدت لها الشرطة، وأطلقت العيارات النارية، الأمر الذي أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى، إذ بلغ عدد الشهداء ١٧ شهيداً^(٥٧).

منذبة جسر الشهداء (يوم الملحمة الكبرى):

في صباح يوم ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨ تجمع حشد غفير من الطلبة والطالبات وبمشاركة العمال والموظفين والقوى الوطنية في الساحات العامة في الأعظمية والرصافة والكرخ والكرادة والكاظمية، ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها، رافعة الشعارات الوطنية "الشعب ينتصر بدماء شبابه"، "الحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق"، وتهتف بسقوط الوزارة والمعاهدة الجائرة، وكان الملتقى عند جسر الملك غازي (جسر الشهداء حالياً) وإذا بالشرطة تطلق الرصاص على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط أربعة شهداء من المتظاهرين، وفي ذات الوقت زحفت مجموعتين من المتظاهرين أحدهما جاءت من الأعظمية والأخرى كانت بجوار (وزارة الدفاع) في الباب المعظم، فوجدت الشرطة نفسها محاصرة بين هاتين المجموعتين، الأمر الذي دفع الشرطة إلى الهروب إلى شارع الملك غازي (الكفاح حالياً) المحاذي لشارع الرشيد، وأخذ المتظاهرين بملاحقتهم، ورميهم بالحجارة والطابوق، ودمروا دراجتين بخاريتين لهم، وأثناء ذلك كانت هنالك مظاهرة قادمة من الكرخ تحاول العبور إلى الرصافة، فأخذت الشرطة بإطلاق الرصاص عليهم من

المنارتين في الجامعين المطلين على الملك غازي وقبلها جسر المأمون^(٥٨). وهنا حدثت المجزرة الكبرى التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء من الطلبة والعمال، علاوة على أن بعض المتظاهرين أضطر إلى رمي نفسه من على الجسر إلى النهر، وغرقهم فيه، وكانت المعركة سجلاً بين المتظاهرين والشرطة المدججة بالسلاح، وانتهى الأمر يتقهقر الشرطة إلى الجانب الآخر من الجسر، بعد اشتباكات عنيفة استمرت لأكثر من ساعة، وبذلك استطاع المتظاهرين العبور إلى جانب الرصافة والالتقاء بإخوانهم المتظاهرين الآخرين^(٥٩).

وفي هذا الصدد يذكر عبد العزيز القصاب في مذكراته قائلاً: "كنت أشاهد مظاهرات الطلبة من شرفة مجلس النواب عبر جسر الشهداء، ومان أن وصلت مظاهراتهم منتصف الجسر حتى أخذت الشرطة تمطرهم بنيران رشاشاتها، أسقط الكثير على الجسر، والبعض الآخر رمى نفسه في مياه نهر دجلة، فاستفزني المنظر وقدمت استقالتي في مجلس النواب"^(٦٠).

وقفت المرأة العراقية إلى جانب أخيها الرجل في تلك الانتفاضة الشعبية إذ حملت الفتاة (عدوية الفلكي فتاة الجسر) وهي بنت السادسة عشر من عمرها الراية، وبدأت تتقدم الصفوف، وهي تنادي وتحت زملائها الأربعة إلى جانبها (تقدموا إلى الأمام، تقدموا واسحقوا الطغاة). فكان لندائها هذا الدخول من قبل الآخرين، مما جعلهم يتقدمون والأيدي متكاتفة وهم يهتفون بصوت واحد (تقدموا ولا تبالوا بالرصاص الذي ينهال علينا) فسقط الشهداء الأربعة وهم (قيس الألوسي، محمد جعفر الجواهري، ومنعم الوادي، ودحام الجمال)^(٦١).

ولعل مذبحة جسر الشهداء هي العراق عام ١٩٤٨ هي شبيهة بأحداث مذبحة (كوبري عباس) في مصر عام ١٩٤٨ في عهد وزارة محمود فهمي النقراشي، إذ أن خيوط المخطط الاستعماري لبريطانيا هو واحد سواء في العراق أو مصر وذلك من خلال فرض إرادة بريطانيا على الدولتين وربطها بعملية الاحتلال البريطاني إزاء تطور الأحداث الداخلية أذاع صالح جبر رئيس الوزراء بياناً في الساعة الثانية عشر ظهراً في يوم ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨ حذر فيه الطلبة والأمة من مغبة الاستمرار بالتظاهرات، وإلا فإنه يستخدم كل الوسائل المتاحة من أجل ضمان واستتباب الأمن، والإصرار على البقاء في الحكم^(٦٢).

ولعل هذا البيان كان بمثابة الشرارة التي أوقدت غضب جموع المتظاهرين من الطلبة، وعامة الناس آنذاك إلى الشوارع متحدية بيانه، فقام المتظاهرين بحرق بناية جريدة (التايمز) البريطانية، وكل ما له علاقة ببريطانيا، الأمر الذي دفع وزير الداخلية (توفيق النائب) إلى إصدار أوامره إلى متصرفية لواء بغداد، وإلى قوات الشرطة، بعدما أفلت زمام الأمر من أيديهم إلى أن يطلقوا العيارات

النارية على صدور المتظاهرين، وأن يحصدوا الأرواح حتى عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي، ويستتب الأمن والنظام، لكن قوات الأمن والشرطة امتنعت عن تنفيذ الأوامر، لاسيما بعد أن سيطر المتظاهرين على الشارع سيطرة تامة وبهذا التحم الشعب والشرطة يد بيد ضد المؤامرة المحاكاة من قبل بريطانيا وأعوانها في الداخل ضد الأمة، ونظراً لما يتطلبه الوضع الراهن، التجأ الداخلية إلى طلب النجدة من وزارة الدفاع، بأن ترسل فوجين من المشاة وسرية واحدة من المدرعات، لإنقاذ الموقف، بعد اختفاء قوات الشرطة والأمن نهائياً من الشوارع، ولكن (صالح صائب الجبوري) رئيس أركان الجيش، قد رد بعدم إمكانية زج الجيش في قمع المتظاهرين، واستخدامه في قتال الأهالي، وخشية انضمام أفراد الجيش إلى صفوف الشعب^(٦٣).

في ظل هذا النضال الوطني للطلبة والتحامهم مع كافة الشعب، وتأزم الوضع، وكثرة سقوط الشهداء والجرحى، وفتان زمام الأمور أمام الانتفاضة العارمة، اجتمع لفيث من النواب ويبد أن تدارسوا مستجدات الوضع الراهن، قدموا استقالتهم، وكان على رأسهم رئيس مجلس النواب (عبد العزيز القصاب)، فضلاً عن استقالة وزيرين من الوزراء هما (يوسف غنيمه وزير المالية، وجميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية) لغرض الضغط على الحكومة لتقديم استقالتها^(٦٤)، في الوقت الذي كان أنباء استقالة رئيس مجلس النواب، والوزيرين، وبعض النواب في طريقها إلى الوصي (عبد الإله)، الذي لم يذهب إلى البلاط، إذ كان على دراية تامة بالمخطط المرسوم، وكان في مجلسه سياسيان هما (نوري السعيد، ومحمد الصدر)، فأبدى كلاً رأيه إلى الوصي بخصوص اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع القائم، فكان رأيه السعيد أن يتوطد الأمن والنظام، وأن تصان كرامة الحكومة وسمعتها مهما كان الثمن، فقد كانت خطته تقتضي بصدور أردادتين ملكيتين أحدهما: تعلن الأحكام العرفية، والثانية تمنع التجوال^(٦٥).

أما محمد الصدر وعلى الرغم من أنه كان من الوجهاء البارزين للطبقة الحاكمة، ولكنه أدرك بحكم التجارب والخبرة والعمر أن نظام الحكم معرض للسقوط، إذ لم يتم التخلص من وزارة صالح جبر والمعاهدة نفسها حقناً للدماء، وظل ينصح، ويوضح ان بغداد قد تصبح رماداً، لاسيما ان الاضطرابات شملت مدناً كانت الحكومة تعتقد بأنها أهلها موالين لها، فضلاً عن أن هنالك مكاتب الإرشاد البريطانية في كركوك والسليمانية أصبحت هدفاً للمتظاهرين، الأمر الذي أدى اضطرار الوصي الأخذ برأي (محمد الصدر)، بعد ان كان ميالاً لرأي نوري السعيد، فكلف (أحمد مختار) رئيس الديوان الملكي بأن يتصل برئيس الوزراء صالح جبر، وتخبره بأن الوصي متعب للغابة، فرد صالح جبر قائلاً: "أنه يريد إنقاذ البلاد من الفوضى قبل كل شيء"، وأنه فهم من كلام رئيس

الديوان ان حكومته أصبحت غير مرغوبة فيها، فقدم استقالته يوم ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨، ثم ذهب إلى منطقة الهاشمية ومنها إلى الحلة عن أصهاره إلى الجريان من عشائر ألبو سلطان للاحتماء بهم، وبعدها غادر إلى لندن ليستقر فيها مدة قصيرة، وباستقالته هدأت الحالة في بغداد والمحافظات العراقية^(٦٦)، وبذلك عد يوم ٢٧ كانون الثاني يوم (الوثبة العراقية) الذي كان لطلبة العراق الدور الريادي المؤثر والبارز فيها.

الخاتمة:

اتضح لنا من العرض السابق ان إسهامات الطلبة ونشاطهم في وثبة ١٩٤٨ قد كان واضحاً من خلال:

١- إن الانتفاضة التي قابل بها الشعب العراقي المعاهدة والوزارة، دللت على نضج الوعي الوطني الذي تمتع به الطلبة، وعلى الرغم أن المعاهدة كانت السبب المباشر في تلك الوثبة الوطنية، إلا أن الوثبة لم تكن حدثاً منفصلاً عن أحداث العراق السابقة، إذ كان العراق قد شهد في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ سلسلة من الأحداث.

٢- كان من أبرز مميزات وثبة عام ١٩٤٨ اتساعها وشموليتها، فلم تكن مقتصرة على الطلبة والعناصر المثقفة، ولا على الأحزاب والفئات المنظمة، بل كانت حركة شاملة هزت أعماق الجماهير الشعبية، ولم تقتصر على العاصمة بغداد وحدها، بل امتدت إلى أنحاء مدن العراق كافة.

٣- أتت الوثبة ثماراً وطنية، إذ استطاع الشعب العراقي وفيهم الطلبة أن يملي بالدم إرادته، وتخرج من المواجهة مرفوع الرأس، ولمت القوى الوطنية شملها، وتحطمت كل آمال البريطانيين، وأخذ يؤجل مشاريعه، وسلم للشعب بعض حقوقه الديمقراطية.

٤- رأى الطلبة وفئات الشعب ان المعاهدة الجديدة، ما هي إلا لوناً آخر من الدفاع المشترك، وقيوداً أشد وطأة من قيود معاهدة ١٩٣٠ إذ أعطت المعاهدة الحق للبريطانيين في بناء قوات بريطانية وفي مختلف الصنوف.

٥- كانت سقوط وزارة صالح جبر، ورفض المعاهدة، النتيجة المباشرة للوثبة الوطنية التي كان عمادها الطلبة والقوى الوطنية متمثلة بالأحزاب والتيارات الفكرية الأخرى.

الهوامش:

(١) نادي التضامن: يقع في الطابق العلوي لأحدى البنايات المواجهة لجامع الحيدرخانة ببغداد في منطقة الميدان، وكان أشبه بندوة سياسية وملتقى ثقافي واجتماعي يقضي فيه الطلبة والشباب أوقات فراغهم بما ينفع ويفيد. للمزيد ينظر: آفاق عربية، مجلة، العدد ٨ نيسان ١٩٧٧، ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) أنيس زكريا النصولي: وهو خريج الجامعة الأمريكية في بيروت، ويعد واحد من أربعة تدريسين عرب استقدمتهم وزارة المعارف (آنذاك) عام ١٩٢٤-١٩٢٥، للتدريس في المدارس الثانوية ودار المعلمين العالية ببغداد، أما الثلاثة الآخرون فهم: (عبد الله المشنوق، درويش المقدادي، جلال زريق). ينظر: ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٥٥٧؛ حرية الفكر ومقاومتها وكتاب الدولة الأموية، المقتطف "مجلة"، ج٣، المجلد ٧، آذار، ١٩٢٧، ص ٢٥٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٥، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٧؛ خيرى العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٥٠.

(٤) حسين جميل: ولد عام ١٩٠٨ في بغداد في محلة قنبر علي، وفيها عاش وأهله في بيت جده القاضي أحمد جميل، بعد أن أمضى حسين جميل طفولته في الكتائب، أدخل المدرسة الابتدائية في بغداد عام ١٩١٧. للمزيد ينظر: بشرى محمد سكر، حسين جميل ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية/ابن رشد، ٢٠٠٤، ص ١-٥؛ محمد سعيد الراوي البغدادي، تاريخ الأسر العلمية في بغداد، ط١، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٠٣.

(٥) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٠؛ ياسر عباس الزيدي، لمحات من تاريخ الحركة الطلابية في العراق ١٩٢٦-١٩٣٠، وادي الرافدين، مجلة، ١٩٧٨، ص ٢٦.

(٦) تأسس المعهد العلمي في بغداد عام ١٩٢٢ بهدف تعليم الأميين ومكافحة الأمية وغير ذلك أما أبرز مؤسسه فهم: ثابت عبد النور، صادق حيه، نوري فتاح، حسن صائم النقيب، حمدي الباجه جي، محمد حسن كبه، إبراهيم الواعظ، محمد باقر الحلبي، فائق شاكر، سليمان فيضي. للمزيد ينظر: سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢٧٦.

(٧) جاسم المطير، من تاريخ الكفاح ضد الصهيونية في العراق ٨ شباط ١٩٢٨، آفاق عربية (مجلة)، السنة ٢، العدد ٤، كانون الأول ١٩٧٦، ص ١٢؛ خيرى العمري، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٨) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٩) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥، ص ٢٩٦.

(١٠) حكمة خليل محمد، من ذاكرة التاريخ، دار الحوراء للطباعة، بغداد، د.ت، ص ٥.

(١١) الفاشية: شهدت إيطاليا منذ أواخر عام ١٩١٤ تشكيل خلايا سياسية صغيرة، أطلق عليها اسم الفاشية وهي كلمة تعني (حزمة من القصب تتوسطها بلطة، كانت تستخدم لقوة ونفوذ أباطرة الرومان القدامى)، أما النازية فقد ظهرت في ألمانيا عام ١٩٣٣ بعد وصول هتلر إلى الحكم... للمزيد ينظر: ويليام رايب وآخرون دراسات في الفاشية، ترجمة: سماحة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٨٥؛ شيرد وليام، تاريخ ألمانيا، ثلاثة أقسام، تعريب خيرى حماد، بغداد، ١٩٦٣.

(١٢) حكمة خليل محمد، المصدر السابق، ص ١٠.

(١٣) رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢-١٩٦٥): سياسي عراقي، ولد في بعقوبة في قرية السادة في محافظة ديالى من عائلة سياسية وهو أحد أقرباء عبد الرحمن الكيلاني أول رئيس للوزراء في العراق في العهد الملكي عام ١٩٢١. قيس جواد علي الغريبي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١١-١٦؛ للمزيد عن حياته ينظر: محمد كمال الدسوقي، ثورة رشيد عالي الكيلاني والقومية العربية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٢١، بغداد، ١٩٧٠.

(١٤) حكمة خليل محمد، المصدر السابق، ص ٥.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) من أبرز الأحزاب التي أقيمت من قبل وزارة الداخلية في ٢ نيسان عام ١٩٤٦ هي (حزب الاستقلال، الأحرار الوطني الديمقراطي، الشعب، الاتحاد الوطني، عصبة مكافحة الصهيونية). ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط ١، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤٤.

(١٧) حكمة خليل محمد، المصدر السابق، ص ٦.

(١٨) مؤتمر سان فرانسيسكو: وهو المؤتمر الذي عقد ٢٥ نيسان عام ١٩٤٥ بمدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية لوضع ميثاق لهيئة عالمية جديدة تكفل للإنسانية الاستقرار، تخلف عصبة الأمم المتحدة التي فشلت في إقرار السلام في العالم... شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ١٩٦.

(١٩) كان من أحكام الميثاق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى والتي تنص على: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم المتحدة على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها تقرير مصيرها..."

- والمادة الثانية تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها...". محمود شبيب، وثبة عن العراق، وسقوط صالح جبر، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٠.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) استوزر توفيق السويدي الوزارة الأولى عام ١٩٢٩؛ سليمان التكريتي، الوصي يبحث عن عرش ١٩٣٩-١٩٥٣، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٨٩، ص ٩٧.
- (٢٢) مدة المعاصرة (٢٥) عاماً تبدأ من تاريخ دخول العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول عام ١٩٣٢.
- (٢٣) الزمان، جريدة، العدد ٢١٦١، في ٢٦ شباط ١٩٤٦،
- (٢٤) صدر الدين شرف الدين، سحابة بورتسموث، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٢٤.
- (٢٥) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٧.
- (٢٦) قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية، والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٣.
- (٢٧) صالح جبر: ولد في عام ١٨٩٥ في لواء الناصرية لأسرة متواضعة تنتمي إلى إحدى عشائر المنتفق، في عام ١٩٣٣ عين وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي، ثم متصرفاً للواء كربلاء عام ١٩٣٥، وهكذا تدرج في الوظائف الحكومية حتى عام ١٩٤٧ حيث أصبح رئيساً للوزراء في وزارته الأولى والأخيرة عن حياة صالح جبر ينظر: فاطمة صادق عباس، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، ط ١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥-١٠.
- (٢٨) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٧٣.
- (٢٩) خليل كنه، العراق أمسه وغده، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٧، ص ٨٦؛ علاء جاسم الحربي، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، ص ٧٧.
- (٣٠) للمزيد عن منهاج الوزارة ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ١٦٦-١٦٧؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٨، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٦٠؛ الزمان، (صحيفة)، العدد ٢٨٨٩، ١١ نيسان ١٩٤٧.
- (٣١) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.
- (٣٢) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٢٤.
- (٣٣) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، وتاريخ الحزب الوطني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٠.

- (٣٤) محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣١؛ عبد الواحد موسى الحصونة، الحركة الطلابية ودورها في النضال القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بغداد، ١٩٨٣، ص ٤٩.
- (٣٥) نص تصريح فاضل الجمالي ينظر: الزمان (صحيفة)، العدد ٣١٠٨، السنة الحادية عشر، ٤ كانون الثاني ١٩٤٨؛ لواء الاستقلال (صحيفة)، العدد ٢٧٢، ٤ كانون الثاني ١٩٤٨؛ غائب طعيمة فرحان، الحكم الأسود في العراق، ط ١، دار الفكر، ١٩٥٧، ص ٢٧.
- (٣٦) عبد الأمير العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٩٥، ص ٩٥.
- (٣٧) غائب طعيمة فرحان، المصدر السابق، ص ٥٩.
- (٣٨) لواء الاستقلال، (صحيفة)، العدد ٢٧٣، في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨؛ غائب طعيمة فرحان، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٣٩) عقدت بين الطرفين العراقي والبريطاني خمسة جلسات في المدة من ٢٣ تشرين الثاني ولغاية ٣ كانون الأول، إذ تم وضع مسودة المعاهدة الجديدة التي ستكون بديلة لمعاهدة عام ١٩٣٠ وكان ذلك في بغداد. للمزيد ينظر: لواء الاستقلال، (صحيفة)، العدد ٢٨٣، ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.
- (٤٠) ستيفين همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ٥٦٦-٥٦٧؛ حكمة خليل، دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية ١٩٤٦-١٩٤٩، دار الحوراء، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣١.
- (٤١) غائب طعيمة فرحان، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٤٢) للمزيد نص البيان ينظر: لواء الاستقلال، (صحيفة)، العدد ٢٨٦، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨.
- (٤٣) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٨، المصدر السابق ص ١٧٩؛ سليمان التكريتي، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (٤٤) تنص المادة الخامسة: ((يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من اشترك في تجمع مسلح، وأن استعمل المتجمعون السلاح، فلا تقل العقوبة عن الحبس بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات))، وتنص المادة السادسة: ((يعاقب بالحبس (١٥) يوماً إلى ستة أشهر كل من اشترك في اجتماع غير مسلح، وأما إذا جرى تفريق المتجمهرين بالقوة فتكون العقوبة من ستة أشهر إلى سنين))، وتنص المادة السابعة: ((كل من خطب على الناس أو الصق على الجدران أوراقاً مطبوعة أو غير مطبوعة أو وزعها محرضاً الناس على التجمهر أو غير المسلح يعاقب بنفس عقوبة الجرائم المذكورة... للمزيد ينظر: الزمان، (صحيفة)، العدد ٣١٢٣، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٤٥) صوت الأهالي، جريدة، العدد ١٤٤٣، في ١٩٤٨/١/٢٢؛ حكمة خليل محمد، دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية، ص ٣٩.

(٤٦) عبد العزيز القصاب، ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٢، ص ٣٠٦.

(٤٧) الوثبة الخالدة، ذكرى أربعين شهيداً.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) محمود شبيب، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٥٠) عن بيان الوصي في الاجتماع ينظر: الزمان، (صحيفة)، العدد ٣١٢٤، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٥١) من سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، المصدر السابق، ص ٣٤. سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢٩-٣٠.

(٥٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٥٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ٢٦٣؛ غائب طعيمة فرحان، المصدر السابق، ص ٣٠؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٥٤) في عصر يوم ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٤٨، اجتمع لنيف من المتقنين في نادي الطيران لأجل الذهاب إلى منطقة باب المعظم لوضع أكليل من الزهور على قبور الشهداء، وفي المقبرة ألقى الشاعر محمد مهدي الجواهري قصيدة جاء في مطلعها :

قف يا جدات الضحايا لا تسلى فوقها دمعاً ولا تبكي ارتجالاً

ينظر: محمود شبيب، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥٥) غائب طعيمة فرحان، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٥٦) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٧١؛ من سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر بيفن، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٥٧) عبد الأمير العكام، تاريخ أحزاب الاستقلال، المصدر السابق، ص ٢٤٤؛ محمد حميد الجعفري، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٥٨) المقصود بالجامعين (الأصفية، الوزير في الرصافة).

(٥٩) حكمة خليل محمد، دور فهد في الحركة الوطنية، ص ٤٠؛ من سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن، ص ٦٩.

- (٦٠) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٧١.
- (٦١) ومن الشهداء الذين استشهدوا أو جرحوا في معارك ذلك اليوم الدامي: أحمد صالح، علوان حسين، ونعمان حميد، وفيصل ياسين، عبد الوهاب أحمد، وعباس حزبي، وعبد القادر عبد الله طالب كردي من محافظة السليمانية، وحسين الحاج، وغير ذلك كثير. للمزيد ينظر: سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن، ص ٨٣-٨٤.
- (٦٢) النص الكامل للبيان ينظر: الزمان، جريدة، (صحيفة)، العدد ٣١٢٨، في ٢٨/١/١٩٤٨؛ عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، المصدر السابق، ص ٢٩٨.
- (٦٣) محمود القاضي، المصدر السابق، ص ١٢٨.
- (٦٤) من سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن، ص ٦٦.
- (٦٥) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٤٧٧.
- (٦٦) شرف الدين صدر الدين، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ محمود القاضي، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤٢؛ وزارة صالح جبر تستقبل بعد إسالة الدماء، الزمان، (صحيفة)، العدد ٣١٢٨، ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

Iraq Student Contributions in 1948 Revolte
Dr. Teacher Mazen Mehdy Abdul Rahman El-Shemary
Ministry Of Education
Institute of Teachers Preparing of Rusafa/1

Abstract:

For decades, Iraqi students played distinct struggle roles through the history of the national movements. These roles varied and took different shapes accorded with the nature of the political struggles happened at each point of time in the Iraqi modern and contemporary political history. The students were highly influenced by the national movements for being part of Iraqi national fabric which played a great part in demonstrating students' national struggles, thus, going beyond their own occupational demands. This is clarified in terms of their participation in mass uprisings, demonstrations, protests and disorders, generally with national character but spontaneous. Students' yard lacked organization which framed their struggle and directed them correctly. As a result the reaction was unorganized.

Students of Teacher-Training School and Law Institute and some students from University of Baghdad participated in the uprising, plus other groups of people in Baghdad as a capital; other provinces also took part in. The demonstration took the shape of revolution due to its expansion and strength.

Students supported by opposition parties ruined projects belonged to Britain and its allies. They also defeated and destroyed the American and British political projects in the Middle East.

1948 uprising in Iraq had a wide echo in most Arab countries; especially it received a great deal of sympathy and backing from university students all around the Arab countries; particularly Egypt, Syria and Lebanon.

In this uprising Iraqi army leadership took the neutral position in the conflict between students and the agents ruling authority, realizing that students are sons and being the kernel of the nation and future pillars who would lead the nation. This was an evident of the national bond between the army and students.

Students as a cultured and conscious class participated with people in a legend position in that uprising where national blood rivers were mixed to defended Iraq and its future which forced Britain and its allies postponed most of their projects.